النفط الكويتي ينخفض إلى 56.08 دولار

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 82 سنتا ليبلغ 56ر08 دولار في تداولات أول امس الجمعة مقابل 56ر90 دولار في تداولات يوم الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الاسواق العالمية انخفضت أسعار النفط واحدا بالمئة أول امس الجمعة بعد ان قالت روسيا إنها تحتاج الى مزيد من الوقت قبل الالتزام بتخفيضات إنتاج يسعى إليها منتجون كبار آخرون في الوقت الذي يؤجج فيه تفشي فيروس (كورونا المستجد) مخاوف حيال الطلب العالمي على الخام.

وأنهت العقود الآجلة لخام برنت جلسة أول امس منخفضة 46 سنتا أو ما يعادل 8ر0 بالمئة لتبلغ 54ر47 دولار للبرميل في حين أنهت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الجلسة منخفضة 63 سنتا أو 2ر1 بالمئة لتبلغ 50ر32 دولار للبرميل عند التسوية.

18 مليار جملة الإيرادات المفترضة للسنة المالية الحالية

«الشال»: 4.5 مليار دينار عجزاً محتملاً في موازنة 2020/2019

قال تقرير الشال الاسبوعي الصادر عن النفط والمالية العامة – يناير 2020 أنه بانتهاء شهر يناير 2020، انتهى الشهر العاشر من السنة المالية الحالية 2019/2020، ونظراً لعدم توفر أرقام رسمية لأسعار برميل النفط الكويتي للنصف الأول من شهر يناير، بلغ المعدل التقديري لسعر برميل النفط الكويتي وفقاً لفروقات سعره عن خام برنت لشهر يناير نحو 65.7 دولار أمريكي، وهو يزيد بنحو 10.7 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته نحو 19.5% عن السعر الافتراضي المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 55 دولار أمريكي للبرميل، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي للشهور العشرة الأولى من السنة المالية الحالية نحو 64.8 دولار أمريكي وهو أدنى من معدل سعره للسنة المالية الفائتة بنحو 5.4%. وكانت السنة المالية الفائتة 2018/2019 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 68.5 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لشهر يناير 2020 أدنى بنحو 4.1% من معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، وأدنى بنحو 14.3 دولار أمريكي للبرميل من سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 80 دولار أمريكي وفقا لتقديرات وزارة المالية وبعد اقتطاع الـ 10% من إجمالي الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

ويُفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر يناير بما قيمته نحو 1.4 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما –وهو افتراض قد لا يتحقق– فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية نحو 16.1 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 2.2 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 13.9 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 1.9 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 18 مليار دينار كويتي.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 22.5 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2019/2020 عجزاً قيمته 4.5 مليار دينار كويتي، ولكن بيانات عشرة شهور تصلح لاستخدامها كمؤشر على الحجم الافتراضي لعجز الموازنة، ويبقى العجز الفعلي متغير تابع لحركة أسعار وإنتاج النفط خلال ما تبقى من السنة المالية الحالية، وأسعار النفط حالياً بأدنى مستوى لها خلال عام بسبب أزمة وباء كورونا، ويتأثر أيضاً بفارق النفقات الفعلية عن تلك المقدرة مع نهاية السنة المالية.

استحوذوا على 42.5 بالمئة من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة

الأفراد أكبر المساهمين في سيولة البورصة

ذكر تقرير الشال الأسبوعي الصادر بخصوص خصائص التداول في بورصة الكويت – يناير 2020 : أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها "حجم التداول للسوق الرسمي وفقاً لجنسية وفئة المتداولين" لشهر يناير 2020، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين ونصيبهم إلى انخفاض كل من مبيعاتهم ومشترياتهم، إذ استحوذوا على 42.5% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (50.7% في يناير 2019) و38.5% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (39.5% في يناير 2019). وباع المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 370.036 مليون دينار كويتي، كما اشتروا أسهماً بقيمة 335.315 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم بيعاً وبنحو 34.721 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات ونصيبه إلى ارتفاع كل من مشترياته ومبيعاته، فقد استحوذ على 31.4% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (29.3% للفترة نفسها 2019) و22.3% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (17.7% للفترة نفسها 2019)، وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 273.773 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 193.944 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الوحيد شراءً وبنحو 79.829 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ) ونصيبه إلى ارتفاع مبيعاته وانخفاض طفيف في مشترياته، فقد استحوذ على 28.9% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (24.6% للفترة نفسها 2019) و24.3% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (24.4% للفترة نفسها 2019)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 251.715 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 211.841 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الأكثر بيعاً وبنحو 39.873 مليون دينار كويتي.

وآخر المساهمين في السيولة هو قطاع صناديق الاستثمار ونصيبه إلى انخفاض، فقد استحوذ على 6.4% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (6.9% للفترة نفسها 2019) و5.8% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (6.8% للفترة نفسها 2019)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 55.519 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 50.285 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 5.234 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 725.110 مليون دينار كويتي مستحوذين بذلك على 83.2% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (89% للفترة نفسها 2019)، في حين اشتروا أسهماً بقيمة 644.207 مليون دينار كويتي مستحوذين بذلك على 73.9% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (80.6% للفترة نفسها 2019)، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون بيعاً بنحو 80.903 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة نحو 18.9% (13.9% للفترة نفسها 2019) واشتروا ما قيمته 164.755 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المُباعة نحو 108.477 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 12.5% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (6.1% للفترة نفسها 2019)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر شراءً بنحو 56.278 مليون دينار كويتي، أي أن ثقة المستثمر الأجنبي أعلى في بورصة الكويت.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة نحو 7.1% (5.5% للفترة نفسها 2019) أي ما قيمته 62.252 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المباعة نحو 4.3% (4.9% للفترة نفسها 2019) أي ما قيمته 37.627 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم شراءً وبنحو 24.624 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 78.6% للكويتيين، 15.7% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و5.7% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 84.8% للكويتيين، 10% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و5.2% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها من عام 2019. أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي، ومازال إقبال المستثمرون الآخرون من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس، ولازالت غلبة التداول فيها للأفراد. وانخفض عدد حسابات التداول النشطة ما نسبته 2.7%– ما بين نهاية ديسمبر 2019 ونهاية يناير 2020، مقارنة بانخفاض أكبر بنسبة 3.6%– ما بين نهاية ديسمبر 2018 ونهاية يناير 2019، وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية يناير 2020 نحو 16،741 أي ما نسبته نحو 4.2% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 17،197 حساباً في نهاية ديسمبر 2019 أي ما نسبته نحو 4.4% من إجمالي الحسابات للشهر نفسه.

بورصة البحرين أكبر الرابحين في شهر يناير

ورد في تقرير الشال الاسبوعي عن الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة– يناير 2020 : بعد أداء إيجابي لغالبية الأسواق خلال عام 2019، حيث حقق 13 سوقاً مكاسب من أصل أسواق العينة البالغ عددها 14 سوقاً وسوقاً وحيداً خسائر، استمر الأداء الموجب في يناير 2020 للبورصات الخليجية وإن بمكاسب ضئيلة لبعضها، الاستثناء ضمنها كان للسوق السعودي الذي حقق مؤشره خسائر، وغالبية الضرر لحق بأسواق منطقة اليورو وشرق آسيا وكذلك السوق الأمريكي.

أكبر الرابحين في شهر يناير كانت بورصة البحرين التي حقق مؤشرها مكاسب بنحو 2.9% بعد أن أنهت عام 2019 سادس أكبر الرابحين بمكاسب بنحو 20.4%، وذلك يعني استمرار التأثير الموجب لارتفاع سهم البنك الأهلي المتحد أكبر بنوك البحرين الذي كسب قيمة رأسمالية بحدود 68.8% في عام 2019، و5.9% في شهر يناير الفائت. ثاني أكبر الرابحين في شهر يناير كان سوق مسقط الذي أضاف مؤشره في شهر واحد نحو 2.5%، ليبدأ مرحلة تعويض بعد أداء ضعيف في عام 2019، حيث كان الخاسر الوحيد من ضمن أسواق العينة بفقدانه 7.9%– في ذلك العام. تلاهما في الارتفاع سوقا أبوظبي ودبي بنحو 1.6% و0.9% على التوالي. وحقق مؤشر بورصة الكويت العام مكاسب بحدود 0.7% في يناير، لتصبح بورصة الكويت أكثر الأسواق مكاسباً ضمن العينة، إذا ما أضيفت مكاسبها لشهر يناير 2020 إلى مكاسب عام 2019. وأقل الرابحين كان السوق القطري بمكاسب بحدود 0.2%، تضاف إلى مكاسب بحدود 1.2% لعام 2019.

الخاسر الأكبر في شهر يناير كان السوق البريطاني الذي فقد مؤشره نحو 3.4%–، بعد تأكيد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي. تلاه السوق الفرنسي بخسائر بحدود 2.9%–، ثم السوق الصيني بنحو 2.4%–، وتلك مجرد بداية للآثار السلبية لفايروس كورونا. وتبعهم في الانخفاض، سوق آخر من منطقة اليورو وهو الألماني بفقدانه نحو 2–%، ومن ثم الياباني بنحو 1.9%–، وأقل الخاسرين كان السوق الأمريكي الذي فقد مؤشره نحو 1–%.

ومن المتوقع أن تكون الغلبة ظاهرة للأداء السلبي في شهر فبراير بسبب التأثير الواسع لوباء كورونا، فكل قطاعات العالم السلعية والخدمية سوف تُضرب بتأثير من تشابكها الواسع مع الاقتصاد الصيني، وما لم تتم السيطرة على الوباء، قد تخضع بورصات العينة لعملية تصحيح، بعضها جوهري.

«بوبيان» يحقق 62.7 مليون دينار أرباحاً صافية

جاء في تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن نتائج بنك بوبيان 2019 : أعلن بنك بوبيان نتائج أعماله للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً صافية (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 62.7 مليون دينار كويتي، مسجلاً ارتفاعاً بلغ نحو 6.5 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 11.5%، مقارنة بنحو 56.2 مليون دينار كويتي في عام 2018. ويُعزى هذا الارتفاع، إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بالمطلق بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، إضافة إلى انخفاض جملة المخصصات. وبذلك، ارتفع الربح التشغيلي للبنك (قبل خصم المخصصات) بنحو 1.7 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 2.1%. ويعرض الرسم البياني التالي، التطور في مستوى الأرباح الخاصة بمساهمي البنك خلال الفترة (2008–2019):

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 6 مليون دينار كويتي أي نحو 4.3%، ليصل إلى 145.7 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 139.7 مليون دينار كويتي لعام 2018. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الاستثمار بنحو 3.1 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 295.3%، وصولاً إلى نحو 4.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 1.1 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، بند صافي إيرادات الأتعاب والعمولات بنحو 3 مليون دينار كويتي أو بنسبة 22.3%، وصولاً إلى نحو 16.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 13.4 مليون دينار كويتي. بينما انخفض بند صافي إيرادات التمويل بنحو 847 ألف دينار كويتي، ليصل إلى 119.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 120.3 مليون دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعه نحو 4.3 مليون دينار كويتي وبنسبة بلغت نحو 7.6%، وصولاً إلى نحو 61.1 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 56.8 مليون دينار كويتي لعام 2018. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بنَدَي تكاليف موظفين واستهلاك بما مجمله 6.1 مليون دينار كويتي، بينما انخفض بند مصروفات عمومية وإدارية بنحو 1.8 مليون دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 41.9% بعد أن كانت نحو 40.6%.

وانخفض مخصص انخفاض القيمة بنحو 5.1 مليون دينار كويتي أي بنسبة انخفاض قاربت 21.5%، وصولاً إلى نحو 18.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 23.8 مليون دينار كويتي. والحصيلة تفسر ارتفاع هامش صافي الربح إلى 43% مقارنة بنحو 40.2% لعام 2018.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات قد سجل ارتفاعاً بلغ قدره 955.8 مليون دينار كويتي وبنسبة 22%، ليصل إلى نحو 5.301 مليار دينار كويتي مقابل 4.345 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2018. وضمنه ارتفع بند تمويلات إسلامية للعملاء بما قيمته 466.5 مليون دينار كويتي أي بما نسبته 14.3%، وصولاً إلى نحو 3.729 مليار دينار كويتي (70.3% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 3.263 مليار دينار كويتي (75.1% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2018. وبلغت نسبة تمويلات إسلامية للعملاء إلى إجمالي الودائع نحو 81.3% مقارنة بنحو 85.4%. وارتفع بند النقد والأرصدة لدى البنوك بنحو 148.6 مليون دينار كويتي أو بنسبة 177.3%، وصولاً إلى نحو 232.4 مليون دينار كويتي (4.4% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 83.8 مليون دينار كويتي (1.9% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2018. وارتفع أيضاً، بند ودائع لدى بنوك أخرى بنحو 190.3 مليون دينار كويتي أو بنسبة 80.2%، وصولاً إلى نحو 427.3 مليون دينار كويتي (8.1% من الإجمالي الموجودات) مقارنة مع نحو 237.1 مليون دينار كويتي (5.5% من إجمالي الموجودات) كما في نهاية عام 2018.

منذ بداية الشهر بدعم من قطاع النفط والغاز

«كفيك»: مؤشر السوق العام الكويتي ارتفع بنسبة +0.74%

أوضحت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) في تقريرها لشهر يناير عن الأسواق المالية، والذي يسلّط الضوء على أداء أسواق المال العالمية الرئيسية بالإضافة للأسواق الخليجية مع تحليل لأداء السوق وارتباطه بأهم المجريات والأحداث الاقتصادية المؤثرة.

الأسواق العالمية:

شهدت أسواق الأسهم العالمية إرتفاعاً خلال شهر أكتوبر، حيث سجل مؤشر MSCI للأسواق العالمية إرتفاعاً بنسبة +2.45% خلال الشهر. كما سجل مؤشر NIKKEI 225 أفضل أداءً ويليه المؤشر الألماني ومؤشر S&P 500. و في الولايات المتحدة الأمريكية، ارتفع مؤشر S&P 500 بنسبة +2.04% ويرجع ذلك للتوقعات بإستمرار المجلس الإحتياطي الفيدرالي في خفض أسعار الفائدة والتقدم الإيجابي في العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة والصين حيث يقوم الطرفان بوضع اللمسات الأخيرة على المرحلة الأولى من الصفقة. بالإضافة إلى ذلك، خفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس للمرة الثالثة لهذا العام، مشيراً بذلك إلى التضخم الخفيف والمخاوف بشأن النمو العالمي. وفي اليابان، سجل مؤشر NIKKEI 225 أفضل أداءً، حيث إرتفع المؤشر بنسبة +5.38%، وكانت الزيادة مدعومة بإستعداد الحكومة ودعمها للإقتصاد عن طريق التسهيل المالي والإنفاق المرن والإصلاحات الهيكلية. أما في ألمانيا، إرتفع المؤشر الألماني DAX بنسبة +3.53%، وجاء ذلك الإرتفاع مدعوماً من البنك المركزي الأوروبي. وفي المملكة المتحدة، سجل مؤشر FTSE 100 إنخفاضاً بنسبة –2.16% خلال الشهر بسبب المفاوضات لخروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي حيث لم يتمكن رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون من تسليم مذكرة خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي بحلول الموعد النهائي وإضطر البرلمان البريطاني إلى طلب تمديد من الإتحاد الأوروبي. و في الصين، إرتفع مؤشر Shanghai Composite بنسبة +0.37% حيث تعمل الولايات المتحدة والصين على إكمال المرحلة الأولى من الصفقة التجارية. في أسواق السلع، إرتفعت أسعار النفط مع إرتفاع خام غرب تكساس WTI بنسبة +0.37% ليغلق عند 54.2 دولار أمريكي للبرميل، وإرتفع خام برنت Brent بنسبة +1.95% ليغلق على 59.6 دولار أمريكي للبرميل. ويعود هذا الإرتفاع في أسعار النفط الخام بسبب إنخفاض إنتاج أوبك والتقدم في المراحل الأخيرة من الإتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والصين..

الأسواق الخليجية: إنخفض مؤشر MSCI GCC للأسواق الخليجية بنسبة –1.09% منذ بداية الشهر، حيث سجل مؤشر تداول في المملكة العربية السعودية أسوء أداء، في المقابل سجل مؤشر البحرين أفضل أداءً. في الكويت، مؤشر السوق العام الكويتي للأوراق المالية ارتفع بنسبة +0.74% منذ بداية الشهر بدعم من قطاع النفط والغاز بنسبة +4.45%. في عمان، إرتفع مؤشر السوق بنسبة +2.46%، بمساهمة إيجابية من القطاع الصناعي بنسبة +4.93%. في المملكة العربية السعودية، إنخفض مؤشر التداول السعودي بنسبة –1.70% منذ بداية الشهروذلك بمساهمة سلبية من قطاع الإتصالات بنسبة –6.42%، وقطاع الطاقة بنسبة –3.63% والقطاع التجاري والمهني بنسبة –2.93%. و في البحرين، سجل مؤشر سوق البحرين أفضل أداءً حيث إرتفع بنسبة +2.95% منذ بداية الشهر، بمساهمة إيجابية من القطاع الصناعي بنسبة +7.68% وقطاع البنوك بنسبة +4.15%. في قطر، فقد إرتفع مؤشر سوق قطر بنسبة +0.18% منذ بداية الشهر، بمساهمة إيجابية من قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية بنسبة +1.91%. أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، سجل مؤشر سوق أبوظبي ارتفاعاً بنسبة +1.58% منذ بداية الشهر، بمساهمة إيجابية من قطاع الخدمات الإستهلاكية الذي ارتفع بنسبة +69.56% وقطاع الخدمات بنسبة +3.72% وقطاع العقارات بنسبة +3.46%. أما مؤشر سوق دبي المالي ارتفع بنسبة +0.92% منذ بداية الشهر، بمساهمة إيجابية من قطاع الإتصالات بنسبة +4.53% وقطاع البنوك بنسبة +3.81%.